المحاضرة رقم10: السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر

انطلق الاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1830 متذرعاً بـــ "حادثة المروحة" المفتعلة، ليواجه مقاومة وطنية شرسة قادها الأمير عبد القادر الذي وضع لبنات الدولة المعاصرة، وأحمد باي في الشرق، تلتها ثورات شعبية قادها شيوخ الزوايا والقبائل. وعلى الرغم من استعانة فرنسا بتقارير الجواسيس والوسطاء الاقتصاديين لتقدير الموقف بدقة، إلا أن صمود الجزائريين أفشل التوقعات الفرنسية بالحسم السريع؛ فتعطل المشروع الاستيطاني لسنوات، وأُجبرت سلطات الاحتلال على مراجعة حساباتها وتغيير استراتيجيتها من المواجهة العسكرية الصرفة إلى انتهاج سياسات إدارية واقتصادية واجتماعية تهدف لإخضاع الشعب بأساليب جديدة.

1. السياسة الإدارية (الترسانة القانونية)

سعت فرنسا لفرض سيطرتها عبر جملة من القوانين الجائرة، منها:

- ❖ قانون 24 جوان 1834: ألحق الجزائر بفرنسا إدارياً لإنهاء حالة التردد حول مصير المستعمرة.
- ❖ مرسوم 1848: اعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية وجزءاً من التراب الفرنسي وساكنيها مواطنين فرنسيين.
- ❖ قانون كريميو 1870: منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين في الجزائر لاستمالتهم وإشراكهم في الإدارة، ليصبح اليهود في الجزائر يتمتعون بكل الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الفرنسي بينما أعتبر العرب رعايا فرنسيين، من بين مانص عليه: منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.
- ❖ قانون الأهالي (الأنديجينيا) 1871: صدر كرد فعل على ثورة المقراني، وهو نظام عقابي استثنائي يفرض السجن والمصادرة دون محاكمة، مما أدى لموجات هجرة واسعة.

❖ المحاكم الرادعة 1902: أُنشئت لقمع ثورة "عين الترك" بوهران، ومنحت المحاكم صلاحيات النفي والسجن دون حق الاعتراض.

❖ قانون جونار: اعتبر الجزائر ملكية فرنسية خاصة وتضمن إجراءات عقابية ضد الجزائريين (مثل أحداث عين بسام 1906).

* قانون التجنيد الإجباري 1912: أجبر الجزائريين على القتال في صفوف الجيش الفرنسي (الحرب العالمية الأولى) مقابل وعود وهمية بالحريات.

2. السياسة الاقتصادية

هدفت إلى إفقار الجزائريين وتحويل الاقتصاد لخدمة المستعمر من خلال:

❖ مصادرة الأراضي: عبر قوانين مثل قانون 1871 (الحجز) الذي صادر أراضي الثوار، وقانون وارني 1887 لتفتيت الملكية الجماعية للقبائل. وقانون 22أفريل1887 Petit Sénatusيعرف أيضا بالقانون الإمبراطوري المصغر، وضع هذا القانون ليعدل ويكمل قانون وارني، وقد صدر مرسوم في22سبتمبر 1887 يحدد كيفية تطبيقه، فقد رفع هذا القانون القيد عن الأوروبيين لأول مرة منذ صدور قانون1851م، في الحصول على عقارات في أراضي العرش من غير الإضطرار إلى إستنفاذ كافة التدابير المنصوص عليها في القانون، كما وضع هذا القانون قائمة جديدة لجرد الأراضي.

❖ التبعية المالية: ربط العملة الجزائرية بالفرنك الفرنسي (1851)، وإنشاء بنوك استعمارية (مثل بنك الجزائر 1851، والقرض الليوني 1863) لتمويل المستوطنين.

❖ تدمير الزراعة المعيشية: إغراق الأسواق بالمنتجات الفرنسية وتحويل الأراضي لزراعة الكروم (لإنتاج الخمور) بدلاً من الحبوب.

3. السياسة الاجتماعية

استهدفت فرنسا الهوية الوطنية عبر:

❖ الإبادة الجماعية: ارتكاب مجازر وحشـــية (مثل مجزرة مغارة الفراشـــيش ومجزرة قبيلة العوفية).

❖ الإثقال بالضرائب: فرض ضرائب تعسفية (الزكاة، العشر، اللزمة) لإذلال السكان.

❖ النفي والتهجير: نفي قادة الثورات إلى مناطق نائية مثل "كاليدونيا الجديدة."، ومن بين القرارات التي وضـعتها فرنسـا للهجرة نذكر: – قانون16ماي1874: أصـدرت السـلطات الفرنسية هذا المرسوم بهدف منع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا دون الحصول على إذن خاص بالسفر والعمل هناك.

❖ الفرنسـة: محاولة طمس الأسـماء العربية واسـتبدالها بأسـماء فرنسـية، وفرض الحالة المدنية (1885) لتفكيك الروابط الأسرية.

❖ التدمير الصـحي: أدى إهمال المسـتعمر لانتشـار الأوبئة والمجاعات (خاصـة بين 1865–1867) التي حصدت أرواح الآلاف.

4. السياسة الدينية والثقافية

أ/ الجانب الديني:

- دعم التبشير المسيحي (بقيادة الكاردينال لافيجري) واستغلال الفقر والحاجة.
- تحويل المساجد إلى كنائس أو ثكنات عسكرية (مثل جامع كتشاوة).
- التضييق على ممارسة الشعائر الإسلامية والعلماء.

ب/ الجانب الثقافي والتعليمي:

- محاربة التعليم العربي وتقليص منابعه وذلك بمصادرة أملاك الأوقا(مثل: أمرية21أوت1839 حيث قسمت الملكية إلى أملاك وطنية، أملاك الإحتلال والأملاك المصادرة) .
- فرض الرقابة الصارمة على الزوايا والكتاتيب القرآنية.

- اعتمدت فرنسا سياسة "التجهيل"؛ حيث صرح أليكسي دو توكفيل بأن فرنسا جعلت المجتمع المسلم أكثر جهلاً مما كان عليه قبل وصولها.
- جعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة وحصر التعليم العربي في المستويات الابتدائية الدنيا فقط. ففي 6أوت1850 صرح الجنرال شرام وزير الحربية في باريس قائلا:" **أن الظروف الحالية، وبعد حرب دامت17سنة، فإنه الآن يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر**".

5. انعكاسات السياسة الاستعمارية

تركت هذه السياسات آثاراً عميقة امتدت لما بعد الاستقلال، منها:

- ✓ تفكيك البنية القبلية والاجتماعية وزرع مجتمع غريب (المستوطنون).
- ✓ انتشار الجهل والأمية نتيجة سياسة التجهيل المتعمدة.
- ✓ التضييق على الدين الإسلامي والقضاء الشرعي.
- ✓ تدهور الوضع الاقتصادي، وانتشار الهجرة الخارجية (نحو المشرق والشام)، والوقوع في فخ التخلف والتبعية.